وزارة المالية
Ministry of Finance

الاجتماع العاشر لمبادرة الإحصاءات العربية (عربستات)

تجربة المملكة العربية السعودية في تطبيق إحصاءات مالية الحكومة 2014 والأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية

آخر تحديث: 24 أكتوبر 2023م

وزارة المالية
Ministry of Finance

جدول المحتويات

01 نبذة عن تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية

02 الأهداف والإنجازات

03 التحديات

01 نبذة عن تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية

ما هو دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014

- يعتبر نظام إحصاءات مالية الحكومة أفضل منهجية متاحة لإعداد بيانات المالية العامة حيث يوفر إطارًا تحليليًا ملائمًا لوضع السياسات المالية السليمة ومراقبة إنجازها ، وتعتبر إحصاءات مالية الحكومة مؤشر هام للاقتصاد الكلي ، إذ توضح الحجم الكلي لعمليات الحكومة العامة ومساهمة القطاع الحكومي في الاقتصاد الوطني.
- والغرض من هذا الدليل هو أن يكون مرجعاً يصف نظام إحصاءات مالية الحكومة ويغطي المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية، ويقدم إطاراً تحليلياً شاملاً يُمكِّن من تلخيص الإحصاءات وعرضها بشكل ملائم للتحليل والتخطيط ووضع السياسات.
- حيث تبنت وزارة المالية دليل إحصاءات مالية الحكومية 2014 الصادر من صندوق النقد الدولي وفقا للاتفاقية المبرمة مع الصندوق بموجب القرار رقم (153) تاريخ 17 /04/ 1435هـ التزاماً منها لنشر التقارير المالية الاحصائية منذ عام 2016 وعلى ان تنشر بشكل سنوي.

نبذة عن تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية

الفوائد من تطبيق إحصاءات مالية الحكومة 2014

- أداة لتحليل المالية العامة من خلال تغطية جميع الوحدات المؤسسية العامة مما يساعد على سهولة التعرف على أثر السياسات المالية الحكومية وأنشطتها الأخرى على الاقتصاد وقياس هذا الأثر ومتابعته وتقييمه.
- فهم اقتصاديات الدول وتوحيد البيانات والمخرجات والمقارنات من خلال التحليل الاقتصادي والمالي ومساعدة صناع القرار.
- يعزز الشفافية المالية ويحسن التصنيف الائتماني للحكومات.

نبذة عن تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية

نبذة عن تطبيق GFS والأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية

بدأ العمل على تطبيق GFS والأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية منذ عدة سنوات في وزارة المالية وانقسم العمل الى عدة مراحل:

- تصنيف الميزانية العامة للدولة تدريجيا وفقاً لمنهجية دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014.
- تقديم دورات تدريبية (نظرية وتطبيقية) للجهات الحكومية في الأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية.
- تأسيس إدارة لإحصاءات مالية الحكومية لتكون المسؤولة عن تجميع ومراجعة البيانات وتجهيزها للنشر.
- اخذ متطلبات الأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية في الاعتبار عند تطوير الخطط ومراحل التنفيذ في مشاريع التحول ذات العلاقة في وزارة المالية على سبيل المثال:
  - الانضمام الى الكتاب الاحصائي السنوي (GFSY).
  - الانضمام الى قاعدة بيانات الدين العام.
  - الانضمام الي المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS).
  - التحول الى أساس الاستحقاق.
  - تطوير النظام المالي الموحد للمملكة.

تطورات تقرير إحصاءات مالية الحكومة للمملكة

2016-2010

- موائمة البيانات التاريخية للسنوات من 2010 الى 2015م حسب التصنيف الاقتصادي لإحصاءات مالية الحكومة وذلك لجهات داخل الميزانية.
- في عام 2016 تم العمل على مواءمة صناديق الضمان الاجتماعي حسب التصنيف الاقتصادي لإحصاءات مالية الحكومة.

2019 -2017

- تم نشر بيانات الحكومة المركزية داخل الميزانية في الكتاب الإحصائي السنوي لأول مرة عام 2017 لدى صندوق النقد الدولي بعد تأسيس إدارة إحصاءات مالية الحكومة.
- **البدء بنشر بيانات الحكومة العامة (داخل الميزانية وخارج الميزانية) على النحو التالي:**

- عام 2018 – 2019 تم ضم 5 جهات خارج الميزانية وصناديق الضمان الاجتماعي للتغطية المؤسسية.
- عام 2019 تم توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لتبني بروتوكول معيار النشر الخاص للبيانات الإحصائية المالية (SDDS).

2021-2020

- عام 2020 -2021 تمت زيادة التغطية المؤسسية لعدد 4 جهات خارج الميزانية لتصل إلى 9 جهات.
- عام 2021 تم إطلاق تطبيق إحصاءات مالية الحكومة ضمن نظام HFM وذلك للعمل على أتمتة ومواءمة بيانات جهات خارج الميزانية وربط الجهات المدرجة في ميزانية الدولة بالجداول الإحصائية لصندوق النقد الدولي
- **اهم الإنجازات خلال عام 2021 هو:**

- تحسن في جودة البيانات والتفاوت الاحصائي عن الأعوام السابقة
- تطور في استراتيجية دراسة طلب إضافة جهة جديدة من خارج الميزانية وأولوية إضافتها، حيث أن بعض الجهات متناهية الصغر ويتطلب إضافتها للتغطية المؤسسية جهد ووقت كبير مقارنة بحجم تأثيرها على البيانات الإحصائية بالوقت الحالي.

2022

- تمت زيادة التغطية المؤسسية لعدد 3 جهات لتصل إلى 14 جهة متضمنة صناديق الضمان الاجتماعي
- **التحسن في دورية نشر البيانات من سنوي إلى ربعي وذلك لعام 2022 وهو من أبرز الإنجازات على صعيد إحصاءات مالية الحكومة.**

المستهدف
2024 - 2023

- ادراج الجهات المستهدفة والمتبقية من خارج الميزانية
- دراسة ضم الشركات العامة وPIF وأخذ توصيات صندوق النقد الدولي حيالها

02 الأهداف والإنجازات

الأهداف

من أهم الأهداف التي سعت وزارة المالية إلى تحقيقها من خلال إعادة تصنيف الميزانية وفقاً لنظام (GFS 2014):

إعداد بيانات المالية العامة حسب المعايير الدولية، انطلاقا من اعداد الموازنة إلى إصدار الحساب الختامي لضمان الاتساق في إحصاءات مالية الحكومة.

الاشتراك في المعيار الخاص بنشر البيانات (SDDS ، SDDS+) واعتماد نشر بيانات يمكن قراءتها آلياً (SDMX) ، والمشاركة في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة (GFSY)

دعم مجهود المملكة في نشر البيانات الإحصائية المالية ورفع مستوى الشفافية وكذلك تحسين التصنيف الائتماني للمملكة.

الامتثال لتوصيات مبادرة فجوة البيانات لمجموعة العشرين المتعلقة بنشر بيانات الدين العام في قاعدة بيانات الدين بصندوق النقد والبنك الدوليين، واحصاءات مالية الحكومة.

أتمتة عملية جمع وتوحيد البيانات وإصدار التقارير والتكامل مع الجهات خارج الموازنة، لضمان جودة وكفاءة التقارير الإحصائية.

الإنجازات

نظمت وزارة المالية عدة دورات تدريبية منذ عام 2013م بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي، ومعهد الإدارة العامة، وخبراء حول تطبيق (GFS) الأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية أسفرت عن النتائج التالية:

- عقد "برامج تأهيلية للمدربين" من موظفي وزارة المالية وتدريبهم على نقل المعرفة للجهات الحكومية الأخرى من خلال إقامة دورات تدريبية وورش عمل لمنسوبي الجهات .
- تدريب الجهات الحكومية من خلال التدريب الالكتروني (التدريب عن بعد) على الأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية .
- إعداد دليل للتصنيف المؤسسي طبقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومية .
- تطوير نظام تقني لجمع وتوحيد البيانات الإحصائية للحكومة العامة من خلال إنشاء بوابة إلكترونية لربط الجهات الحكومية خارج الموازنة العامة بشكل آلي لرفع جودة البيانات وسرعة إعداد البيانات .
- تعزيز مركز المملكة عالمياً في مؤشرات الشفافية والانفتاح والمقارنات الدولية وإبراز حجم المملكة على المستوى الدولي.

03 التحديات

التحديات

التحديات

- رفع التغطية المؤسسية لتشمل كافة جهات خارج الموازنة ليتم البدء في ضم الشركات العامة.
- وجود تطور سريع وكبير في الجهات الحكومية حيث تم ضمها وفق أساس نقدي وتم عمل تغيير للنظام المحاسبي في فترات إصدار التقارير .
- ضم بعض الجهات لتصبح جهة واحدة مثل الصناديق واستمرار تدفق البيانات المالية بشكل منفصل.
- التدريب والتطوير المستمر الموارد البشرية بما يتواكب مع متطلبات صندوق النقد الدولي.
- التحديث المستمر لموائمة وربط الحسابات لجهات خارج الموازنة العامة للدولة .

وزارة المالية

Ministry of Finance